الأمم المتحدة S/2014/692

مجلس الأمن

Distr.: General
22 September 2014
Arabic
Original: English

تقرير الأمين العام عن الحالة في مالي

أولا - مقدمة

١ - هذا التقرير مقدم عملا بقرار مجلس الأمن ٢١٦٤ (٢٠١٤) المؤرخ ٢٥ حزيران/يونيه ٢٠١٤، الذي جدد المجلس بموجبه بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي بما يغطي الفترة من ٢٧ أيار/مايو إلى ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤. وطلب المجلس إليَّ أن أقدم إليه في غضون ثلاثة أشهر من تاريخ اتخاذ هذا القرار تقريرا عن تنفيذ اتفاق واغادوغو الأولي، وعن توسيع نطاق وجود قوة البعثة في شمال مالي، وعن تحديد نقاط مرجعية يقاس على أساسها التقدم المحرز في تنفيذ المهام ذات الأولوية المدرجة في ولاية البعثة.

ثانيا - تنفيذ الاتفاق الأولي

العملية السياسية والحوار الشامل للجميع

٢ - منذ صدور تقريري الأخير عن الحالة في مالي (S/2014/403)، شهدت الجهود الرامية إلى إحلال السلام في مالي تقدما ملحوظا. وأفضت الجهود المتضافرة التي بذلتها الجزائر، وممثلي الخاص، والاتحاد الأفريقي، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وحكومات المنطقة إلى بدء مفاوضات السلام الرسمية بين الجماعات المسلحة وحكومة مالي التي دعا إليها الاتفاق الأولي. وعقدت جولة المفاوضات الأولى في الفترة من ١٤ إلى ٢٤ تموز/يوليه في الجزائر العاصمة، وأسفرت عن اعتماد خريطة طريق، وإعلان لوقف الأعمال العدائية وقع عليه على حدة كل من حكومة مالي وائتلافي الجماعات المسلحة، وهما مجلس التنسيق، وخطة الجزائر التمهيدية (الخطة التمهيدية). وبدأت جولة ثانية من المفاوضات، بين كل من الحكومة ومجلس التنسيق، والحكومة والخطة التمهيدية، في أوائل أيلول/سبتمبر، ولا تزال جارية وقت صدور هذا التقرير. وتسعى هذه الجولة إلى تناول القضايا المتعلقة بالسياسة والأمن والتنمية والعدالة والمصالحة.

14-61034 (A) 240914 250914

الرجاء إعادة استعمال الورق

٣ - وخلال شهر حزيران/يونيه، استضافت الجزائر محادثات مع الأطراف الموقعة على الاتفاق الأولي والأطراف المنضمة إليه. ففي ٩ حزيران/يونيه، وقع مجلس التنسيق، الذي يتكون من الحركة الوطنية لتحرير أزواد، والمجلس الأعلى لوحدة أزواد، والحركة العربية لأزواد، على إعلان الجزائر، وتعهد بتنسيق إجراءاته سعيا إلى التوصل إلى تسوية عن طريق التفاوض مع حكومة مالي. وفي ١٤ حزيران/يونيه، وقع ائتلاف الخطة التمهيدية، الذي يتكون من تنسيقية الحركات والقوات الوطنية للمقاومة، وائتلاف الشعب من أجل أزواد، وفصيل آخر تابع للحركة العربية لأزواد، على خطة الجزائر التمهيدية من أجل الحوار الجامع بين الأطراف المالية، وأعاد تأكيد التزامه بالسلامة الإقليمية لمالي.

٤ - وفي ١٥ حزيران/يونيه، أتاح الاجتماع الثالث للمجموعة الخماسية الموسعة (بوركينا فاسو، وتشاد، والجزائر، ومالي، وموريتانيا، والنيجر) المعقود في الجزائر العاصمة لممثلي الخاص الفرصة لإعادة تأكيد الدعوة التي وجّهها المجلس من أجل التنسيق السليم فيما بين الجهات الفاعلة الدولية دعما لعملية السلام في مالي.

٥ - وقد بدأت المرحلة الأولى من مفاوضات السلام بالجزائر العاصمة في ١٤ تموز/يوليه. وقدم الدعم للمحادثات فريق وساطة برئاسة الجزائر، ويتكون من الأمم المتحدة/بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، والجماعة الاقتصادية لدول غرب آسيا، والاتحاد الأفريقي، ومنظمة التعاون الإسلامي، والاتحاد الأوروبي، وبوركينا فاسو، وتشاد، والنيجر، وموريتانيا. وخصصت هذه المرحلة الأولية لوضع خارطة طريق للمفاوضات والحالة الأمنية في شمال مالي. ورفض وفدا مجلس التنسيق والخطة التمهيدية الجلوس إلى نفس الطاولة، مما استدعى الأخذ بعملية ذات مسارين. وفي الوقت الذي عقدت فيه في الجزائر العاصمة المناقشات التي كان يتعين أن تمثل فيها الجماعات المسلحة، اندلعت الأعمال العدائية بين عناصر الحركة الوطنية لتحرير أزواد والحركة العربية لأزواد (مجلس التنسيق)، والحركة العربية لأزواد (الخطة التمهيدية)، وجماعات مسلحة أخرى (بما في ذلك ميليشيات إمغاد التي اعتبرت قريبة من الحكومة) في منطقة تبانكورت (إقليم غاو). ونتيجة لهذه الاشتباكات، تم توسيع نطاق المحادثات بحيث تشمل التفاوض على اتفاق لوقف الأعمال العدائية، يتم التفاوض عليه مع كل من مجلس التنسيق والخطة التمهيدية كل على حدة.

٦ - وفي ٢٤ تموز/يوليه، وبعد أسبوعين من المناقشات، وقّعت حكومة مالي وثيقتين هامتين، هما ''خريطة طريق للمفاوضات في سياق عملية الجزائر''، و ''إعلان وقف الأعمال العدائية''، واللتين تم التوقيع عليهما بصورة مستقلة مع كل من مجلس التنسيق والخطة التمهيدية. وظل الطابع ذو المسارين للعملية يشكل تحديا أمام التفاوض على عملية سلام شاملة وجامعة.

٧ - وتؤكد خريطة الطريق من جديد المبادئ الرئيسية التي سنَّت بموجب الاتفاق الأولي المالي، وهي احترام وحدة مالي وسلامتها الإقليمية وطابعها العلماني - ويوفر إطاراً للمفاوضات. وسوف تنظم المحادثات حول أربعة مجالات مواضيعية على النحو التالي: القضايا السياسية والمؤسسية؛ والقضايا المتعلقة بالدفاع والأمن؛ وقضايا التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛ وقضايا المصالحة والعدالة والشؤون الإنسانية. وفي حين لم يرصد أي اعتماد من أجل المشاركة المباشرة للمجتمع المدني في المحادثات، اتفقت الأطراف فيما بعد على تنظيم ”رؤوس موضوعات“ مع المجتمع المدني في الجزائر قبل الجولة الثانية من المفاوضات مباشرة. وفي ٢١ آب/أغسطس، اتفقت الجزائر ومالي على أن يقوم كل طرف من الأطراف الثلاثة (الحكومة، ومجلس التنسيق، والخطة التمهيدية) بترشيح ١٨ عضوا من المجتمعات المحلية ومنظمات المجتمع المدني للمشاركة في تلك الاجتماعات.

٨ - أما إعلان وقف الأعمال العدائية، الذي تم التوقيع عليه في نفس اليوم الذي وقِّع فيه على خريطة الطريق وجاء ردا على الاشتباكات التي وقعت في منطقة تابانكورت في إقليم غاو، فإنه يعيد تأكيد التزام الأطراف بالاتفاق الأولي، وباتفاق وقف إطلاق النار المؤرخ ٢٣ أيار/مايو، وبقرار مجلس الأمن ٢١٦٤ (٢٠١٤). واتفقت الأطراف على إنشاء لجنة مشتركة تتألف من ممثلين عن الحكومة المالية والجماعات المسلحة، برئاسة البعثة المتكاملة، تتولى قيادة جهود الوساطة في الميدان من أجل تعزيز وقف الأعمال العدائية.

٩ - وفي الفترة من ٢٥ إلى ٢٨ آب/أغسطس، اجتمع ائتلافا الخطة التمهيدية ومجلس التنسيق في واغادوغو لمناقشة عملية السلام وتعزيز الاتساق صوب المضي قدما إلى المرحلة الثانية من المفاوضات في الجزائر العاصمة. وبناء على طلب من الحكومة والمجموعات المسلحة للحصول على تدريب مصمم حسب الطلب على المهارات التفاوضية والمجالات المواضيعية، مولت البعثة تنظيم دورات تدريبية على هامش الاجتماع. وفي ختام الاجتماع، وقّعت الجماعات المسلحة إعلانا مشتركا تعهدت فيه بأمور منها ”وقف الأعمال العدائية بين أهالي شمالي مالي“.

١٠ - وعقدت جلسات استماع لأفراد المجتمع المدني في الفترة من ٤ إلى ٩ أيلول/سبتمبر. وجرى تبادل للآراء بين الممثلين حول الأسباب الجذرية للنزاع كما تبادلوا الاقتراحات في المجالات المواضيعية الأربعة لخارطة الطريق. وفي حين أشارت الآراء التي أبديت في جلسات الاستماع إلى وجود قواسم مشتركة حول الأسباب الجذرية للنزاع، فإنها كشفت أيضا عن وجود تنوع في الآراء بين مختلف أصحاب المصلحة بشأن سبل المضي قدما. ومنذ ذلك الحين، يقوم رؤساء الأفرقة المواضيعية بتلخيص وعرض التوصيات الصادرة عن جلسات استماع

المجتمع المدني إلى فريق الوساطة بكامل هيئته. وفي الوقت نفسه، واصل فريق الوساطة والأطراف مناقشاتهم بشأن عملية المفاوضات وشكلها.

١١ - وفي مسعى لبناء توافق في الآراء بشأن نتائج الجولة الأولى من المفاوضات، شرع الرئيس كيتا في مشاورات مع أصحاب المصلحة الرئيسيين، بما في ذلك قوات الدفاع والأمن المالية، والقادة السياسيون، وكبار المسؤولين بالخدمة المدنية والمجتمع المدني، لتبادل المعلومات والتماس الآراء عن عملية التفاوض. وفي ٣١ تموز/يوليه، قدم رئيس الوزراء موسى مارا إحاطة إلى رؤساء الجمعية الوطنية، ومحكمة العدل العليا، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، وأعضاء المحكمة العليا، بشأن خريطة الطريق، وإعلان وقف الأعمال العدائية. وعقد اجتماعات مماثلة مع المجلس الأعلى للسلطات المحلية والقيادات النسائية في ١ آب/أغسطس، ومع الأحزاب السياسية في ٥ آب/أغسطس.

١٢ - كما نظمت البعثة والسلطات الوطنية سلسلة من حلقات العمل من أجل تيسير مساهمة المجتمع المدني والأحزاب السياسية في عملية الحوار والمصالحة. وضمت هذه السلسلة من حلقات العمل بين صحفيين في مدينة سيلينغيه خلال الفترة من ٢٩ أيار/مايو إلى ١ حزيران/يونيه، والقيادات النسائية في باماكو يومي ١٥ و ١٦ تموز/يوليه، وأعضاء منظمة الشباب المحلية في سيغو، في الفترة من ٥ إلى ٧ آب/أغسطس. وأخيرا، وفي الفترة من ١٢ إلى ١٤ آب/أغسطس، شارك ممثلو ١٩٢ من الأحزاب السياسية، وأعضاء الغالبية الرئاسية والمعارضة في حلقة عمل تشاورية لمدة ثلاثة أيام بشأن عملية السلام. وأوصت الأحزاب السياسية، في جملة أمور، بمزيد من الشفافية في إدارة الأزمة في الشمال، وإدراج الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني في المفاوضات في الجزائر العاصمة.

وقف الأعمال العدائية

١٣ - شابت الفترة المشمولة بالتقرير انتهاكات لوقف إطلاق النار - تمثلت في إحراز الجماعات المسلحة مكاسب في الأراضي، ووقوع اشتباكات بين الجماعات المسلحة بما في ذلك ميليشيات الدفاع الذاتي التي تفيد التقارير بأنها مشكَّلة على أساس عرقي ووثيقة الصلة بالحكومة - وحدوث انتهاكات لحقوق الإنسان، لا سيما انتهاكات خطيرة لحقوق الطفل بما يخل بالمادة ١٠ من الاتفاق الأولي. وانسحبت قوات الدفاع والأمن المالية من أجزاء كبيرة من الشمال في أعقاب استئناف الأعمال العدائية في كيدال في أيار/مايو. ولا تفرض هذه القوات سيطرتها الفعلية إلا على مدينتي غاو وتمبكتو. وفي حين لا يزال ١ ٢١٤ من أفراد قوات الدفاع والأمن المالية يتقاسمون قواعد البعثة في تيساليت (منطقة كيدال) وميناكا (منطقة غاو)، فإن أسلحتهم بالمخازن، وهم نادرا ما يخرجون من المعسكرات.

١٤ - وتنص المادة ١٠ من الاتفاق الأولي واتفاق وقف إطلاق النار المؤرخ ٢٣ أيار/مايو على وقف جميع العمليات العسكرية وأي محاولات لاحتلال مواقع جديدة. ومع ذلك، ففي ٣٠ أيار/مايو، قامت كل من الحركة الوطنية لتحرير أزواد، والحركة العربية لأزواد (مجلس التنسيق) باحتلال بلدة بير، على مبعدة ٦٠ كيلومترا إلى الشرق من تمبكتو. وفي ١٩ حزيران/يونيه، أكدت البعثة أن الحركة الوطنية لتحرير أزواد استولت على إنتليت، على بُعد ١٤٠ كيلومترا شمال غرب غاو، حيث توجد أيضا عناصر لائتلاف الشعب من أجل أزواد. وفي ٢٦ تموز/يوليه، أفادت التقارير بأن عناصر تابعة للحركة الوطنية لتحرير أزواد دخلت مدينة بامبا (منطقة غاو)، ونظمت فيها عرضا عسكريا.

١٥ - وفيما يتعلق بالقتال بين الجماعات المسلحة، ففي ١١ تموز/يوليه، اشتبكت عناصر تابعة للحركة الوطنية لتحرير أزواد/الحركة العربية لأزواد (مجلس التنسيق) جنوب غرب النفيس (منطقة كيدال) مع عناصر الحركة العربية لأزواد (الخطة التمهيدية) وجماعات مسلحة يعتقد بأنها قريبة من الحكومة. وفي ١٢ تموز/يوليه، فرض ائتلاف الخطة التمهيدية وحلفاؤه سيطرتهم على منطقة متاخمة لتابانكورت (منطقة غاو)، على بعد ٤٠ كيلومترا شمال غرب النفيس. وفي ١٩ و ٢٠ تموز/يوليه، اندلع القتال مجددا في تابانكورت بين الحركة الوطنية لتحرير أزواد والحركة العربية لأزواد (الخطة التمهيدية)، التي ذكرت التقارير أنها أسرت العناصر. وفي أعقاب مفاوضات بقيادة ممثلي الخاص، في ٢١ تموز/يوليه، سلمت الحركة الوطنية لتحرير أزواد للبعثة المتكاملة ١١ من الأسرى غير المقاتلين التابعين للحركة العربية لأزواد (الخطة التمهيدية). وفي الوقت نفسه، أكدت الأخيرة (الحركة العربية لأزواد (الخطة التمهيدية)) أنها تحتفظ بنحو ٢٠ من المقاتلين التابعين للحركة الوطنية لتحرير أزواد والحركة العربية لأزواد (مجلس التنسيق). وفي ٢٤ تموز/يوليه، وقعت حكومة مالي إعلان وقف الأعمال العدائية مع كل من ائتلافي مجلس التنسيق والخطة التمهيدية في الجزائر العاصمة. في ٩ آب/أغسطس، اندلعت اشتباكات أخرى في قرية الأرنب (منطقة تمبكتو) بين الحركة العربية لأزواد (الخطة التمهيدية) والحركة العربية لأزواد (مجلس التنسيق). وقامت قوات البعثة المتكاملة، التي نشرت في منطقة الأرنب في ١٢ آب/أغسطس، بتيسير وقف الأعمال العدائية، مما ساعد على عودة المدنيين إلى المنطقة.

١٦ - واستأنفت اللجنة التقنية المشتركة للأمن، المنشأة بموجب المادة ٧ من الاتفاق الأولي، أعمالها خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وفي ١٣ حزيران/يونيه، قام الأطراف بوضع الطرائق اللازمة لتنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار المؤرخ ٢٣ أيار/مايو. وفي ١٦ تموز/يوليه، شكلوا أفرقة مشتركة للمراقبة والرصد تتألف من ممثلين من قوة البعثة المتكاملة، وقوات الدفاع والأمن المالية، والحركة الوطنية لتحرير أزواد، والحركة العربية لأزواد (مجلس التنسيق). وأنيطت بأفرقة

المراقبة والرصد المشتركة مهمة تقييم الادعاءات المبلغ عنها بوقوع انتهاكات و/أو استفزازات من جانب الأطراف في اتفاق وقف إطلاق النار المؤرخ ٢٣ أيار/مايو. وقد نشر أول فريق مشترك للمراقبة والرصد خلال الفترة من ٢٣ إلى ٢٥ تموز/يوليه في كل من تيسيت وتيليت ونداكي (منطقة غاو) للتحقيق في وجود جماعات مسلحة في تلك المناطق. وقدم الفريق تقريره في ٣٠ تموز/يوليه إلى قائد قوة البعثة المتكاملة، بصفته رئيسا للجنة التقنية المشتركة للأمن. واعتبارا من ١٥ أيلول/سبتمبر، ينتظر فريقان آخران من الأفرقة المشتركة للمراقبة والرصد موافقة اللجنة التقنية المشتركة للأمن لبدء عملياتهما في منطقتي كيدال وتمبكتو.

١٧ - وترأست البعثةُ أيضا اللجنةَ المشتركةَ المنشأة بموجب إعلان ٢٤ تموز/يوليه لوقف الأعمال القتالية (فيما يلي ''اللجنة'')، والتي شملت ائتلافي ''الخطة التمهيدية'' و ''مجلس التنسيق''، على خلاف اللجنة التقنية المشتركة للأمن. وعقدت اللجنة أول اجتماعاتها في غاو، وتابانكورت، والنفيس في الفترة ما بين ٣٠ تموز/يوليه و ٧ آب/أغسطس، بما في ذلك المشاورات التي جرت مع ممثلي الفصائل المتحاربة في النفيس وتابانكورت. وأوصت اللجنة بتعزيز وجود البعثة في مناطق تابانكورت، والنفيس، والمُسترات، وتاركينت من خلال القيام بدوريات برية وجوية وإقامة نقاط تفتيش. وأوصت اللجنة أيضا بأن تقوم اللجنة التقنية المشتركة للأمن بإيفاد الفرقة المشتركة للمراقبة والرصد إلى تلك المناطق، وأن تحدد شروطا لتحرير الأسرى. ونشرت البعثة قوات في المُسترات وتابانكورت، حيث تتم منهما تغطية تاركينت والنفيس على التوالي. وقد شجع ذلك عودة السكان المدنيين ويسّر وصول العاملين في المجال الإنساني. وراقبت الفرقة المشتركة للمراقبة والرصد في غاو وقف إطلاق النار في تابانكورت وحولها. وتم تبادلٌ أولي للأسرى في آب/أغسطس، ولكنه جرى خارج إطار اللجنة التقنية المشتركة للأمن (انظر أدناه). وفي ٧ آب/أغسطس، انتهت اللجنة المشتركة من عملها وقدمت تقريرها النهائي إلى الجزائر بصفتها الوسيط الرئيسي. وعند استئناف المحادثات في الجزائر العاصمة، اتفقت الأطراف على حل اللجنة. وفي حال نشوب مواجهات جديدة، ستنظر فيها اللجنة التقنية المشتركة للأمن والأفرقة المشتركة للمراقبة والرصد.

١٨ - وفي ١٢ أيلول/سبتمبر، وعلى هامش المفاوضات الجارية في الجزائر العاصمة، وافقت الحكومة وكل من ''مجلس التنسيق'' و ''الخطة التمهيدية'' على فتح باب العضوية في اللجنة التقنية المشتركة للأمن أمام مجلس تنسيق الحركات والقوات الوطنية للمقاومة، وائتلاف الشعب من أجل أزواد، والحركة العربية لأزواد (الائتلاف)، والحركة العربية لأزواد (''الخطة التمهيدية'')، وكذلك أمام ممثلين عن الجزائر، وتشاد، وموريتانيا، والنيجر.

١٩ - وزادت خروقات وقف إطلاق النار من المخاطر الأمنية على المدنيين وأدت إلى انتهاكات لحقوق الإنسان، في انتهاك للمادة ١٠ من الاتفاق الأولي. وبعد استيلاء الحركة الوطنية لتحرير أزواد على بلدة أغلهوك في ٢١ أيار/مايو، لجأ ٦٦ رجلا مدنيا من طائفة طوارق إمغاد إلى معسكر البعثة خوفا على أمنهم، ومكثوا هناك إلى يوم ٣ تموز/يوليه، حين تفاوضت البعثة بشأن عودتهم سالمين مع الحركة الوطنية لتحرير أزواد والمجلس الأعلى لوحدة أزواد. وأسفرت الاشتباكات التي وقعت في الفترة من ١١ إلى ٢٦ تموز/يوليه في النفيس وتابانكورت عن مقتل أربعة مدنيين على الأقل، وعن التشريد القسري لـ ٥٦ امرأة و ٧٢ طفلا. وفي ١٨ آب/أغسطس، تعرض ستة رجال للضرب المبرح على يد الحركة الوطنية لتحرير أزواد في ميناكا (منطقة غاو) لارتدائهم قمصانا تحمل ألوان علم مالي. وفي الأرنب، فرضت الحركة العربية لأزواد (مجلس التنسيق) قيودا على تحركات الأهالي العرب الذين يشتبه في أنهم متعاطفون مع الحركة العربية لأزواد (''الخطة التمهيدية'').

٢٠ - وأكدت البعثة وجود أطفال في صفوف الحركة الوطنية لتحرير أزواد، والمجلس الأعلى لوحدة أزواد، والحركة العربية لأزواد (''مجلس التنسيق'' و ''الخطة التمهيدية'' على السواء) في مناطق تمبكتو، وموبتي، وغاو، وكيدال. كما وثقت البعثة قيام كل من الحركة الوطنية لتحرير أزواد، والمجلس الأعلى لوحدة أزواد، والحركة العربية لأزواد (''مجلس التنسيق'')، وائتلاف الشعب من أجل أزواد باستخدام ما لا يقل عن ١٢ مدرسة لأغراض عسكرية. وفي ٤ أيلول/سبتمبر، في بلدة بير، وبدعم من البعثة، التزمت القيادة العسكرية المشتركة للحركة الوطنية لتحرير أزواد والحركة العربية لأزواد بالتوقيع على أمر قيادي يحظر تجنيد الأطفال ويسمح للبعثة بفرز قواتهما يومي ١٦ و ١٧ أيلول/سبتمبر. وإضافة إلى ذلك، في حين تم الإفراج عن اثنين من الصبية كانت الحكومة تحتجزهم بدعوى ارتباطهم بجماعات مسلحة أثناء تبادل الأسرى في تموز/يوليه بين الحكومة والجماعات المسلحة في شمال مالي، لا تزال الحكومة تحتجز خمسة أطفال. وتعهدت وزارة العدل بالإسراع في معالجة هذه المسألة وعينت جهة تنسيق حكومية جديدة معنية بجميع القضايا المتعلقة بالأطفال في ٩ حزيران/يونيه. وفي الوقت نفسه، صادفت البعثة أربعة أشخاص قيل إنهم من القاصرين أثناء زيارات لمراقبة السجون قامت بها في ٣٠ و ٣١ تموز/يوليه. وإذا تم التأكد من أن أعمارهم دون ١٨ سنة، سيصل عدد الأطفال المحتجزين لدى الحكومة بدعوى ارتباطهم بجماعات مسلحة إلى ما مجموعه تسعة.

٢١ - وفي حين أن المادة ١١ من الاتفاق الأولي تنص على تجميع قوات الدفاع والأمن المالية وإعادة نشرها تدريجيا، تم تعليق تشغيل مواقع ما قبل التجميع الثلاثة، وانحرف النشر التدريجي لقوات الدفاع والأمن المالية عن مساره بسبب استئناف الأعمال العدائية في كيدال في

أيار/مايو. وعلقت البعثة توفير الأغذية لأول مواقع ما قبل التجميع الثلاثة في منطقة كيدال وأوقفت أشغال بنائه. وخلال اجتماعات اللجنة التقنية المشتركة للأمن، قالت الحكومة إنها مستعدة للشروع في استطلاع مواقع للتجميع في المستقبل. ورأت الجماعات الموقِّعة أن مثل ذلك القرار يجب أن تَتخِذَه على المستوى السياسي لجنة المتابعة والتقييم المنشأة بموجب اتفاق واغادوغو الأولي، ولكن الجماعات المذكورة أجلت اجتماعات هذه اللجنة حتى الآن.

٢٢ - ومما يشكل مدعاة للقلق فكرةُ ''التجميع'' التي تولدت عن مبادرة مجلسي تنسيق الحركات والقوات الوطنية للمقاومة الأول والثاني والحركة العربية لأزواد (''الخطة التمهيدية'') وحلفائها الموالين للحكومة في مناطق غاو، وموبتي، وتمبكتو. ويقوم مجلسا تنسيق الحركات والقوات الوطنية للمقاومة الأول والثاني بإعادة تجميع بعض أفرادهما على أمل أن تشملهم عمليات التجميع أو عمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في المستقبل. ففي أنسونغو (منطقة غاو)، تجمع نحو ٥٠٠ من الأفراد لمدة أسبوع واحد في أوائل تموز/يوليه، وكان عدد قليل منهم يحمل أسلحة خفيفة. وربما تكون مثل هذه التجمعات بمثابة حملات للتجنيد أو لاستعراض القوة قبل بدء المرحلة الثانية من المفاوضات في الجزائر العاصمة. وقد نظمت البعثة سلسلة من الاجتماعات للتوعية في الشمال بشأن الغرض من التجميع وبشأن مهام البعثة في هذا الصدد.

نشر الخدمات الإدارية والاجتماعية، ووصول المساعدات الإنسانية، وتدابير بناء الثقة

٢٣ - تسببت المخاوف الأمنية، التي زاد من حدتها ضعف انتشار قوات الأمن، في عرقلة إعادةَ نشر الإدارة المدنية في المناطق الشمالية على نحو ما تدعو إليه المادة ١٢ من الاتفاق الأولي. وفي أعقاب أحداث أيار/مايو، غادر حاكمٌ واحدٌ (كيدال) و ٢٦ من المحافظين ونواب المحافظين مقار عملهم في مناطق غاو، وكيدال، وموبتي، في الشمال. وفي الوقت الحالي، تم نشر ٦٠ في المائة من المحافظين و ٧٥ في المائة من نواب المحافظين في مناطق غاو، وموبتي، وتمبكتو. وقد أنشأت الجماعات المسلحة إدارة موازية تسمى ''لجان إدارة المدينة'' لتضطلع بسير الشؤون العامة في كيدال وميناكا.

٢٤ - ومنذ تقريري الأخير، أعيد نشر حوالي ١١٨ من الموظفين القضائيين والقضاة إلى مناطق غاو، وموبتي، وتمبكتو. ومع ذلك، لا يوجد ممثلون للجهاز القضائي في كيدال حتى الآن، مما يظل يشكل مصدر قلق. وفي الوقت نفسه، أصدرت الحكومة يوم ٤ تموز/يوليه قرارا بتعيين مدعين عامين وقضاة إضافيين على الصعيد الوطني. ودعما لإعادة نشر الإدارة الحكومية، نظمت البعثة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي سلسلة من حلقات العمل في حزيران/يونيه

وتموز/يوليه لتدريب نحو ١٤٠ من القضاة، وضباط الشرطة القضائية، ومديري السجون، والحراس في مناطق غاو، وتمبكتو، وموبتي، منهم ٢٩ امرأة. وفي ٢٩ آب/أغسطس، سافر رئيس الوزراء إلى تمبكتو ونيافونكي لافتتاح مكاتب عامة – منها محافظة، ومحافظة فرعية، ومحاكم، وثكنة لقوات الدرك – تم تجديدها في إطار مشروع مشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبعثة.

٢٥ - ووفقا للمادة ١٢ من الاتفاق الأولي، تحسنت إمكانية الحصول على الخدمات الاجتماعية الأساسية في الفترة الممتدة بين توقيع الاتفاق واستئناف الأعمال القتالية في أيار/مايو. وفي مجال التعليم، وبفضل حملة ''العودة إلى المدرسة'' التي قادتها وزارة التعليم بدعم من اليونيسيف وشركاء آخرين، أعيد فتح ٩٨٣ مدرسة (٧٤ في المائة من مجموع ٣٢٠ ١ مدرسة عاملة قبل الأزمة) واستأنف ٤٢٤ ٤ مدرسا مهامهم (٧٧ في المائة من ٧٧٢ ٥ مدرسا عاملا في الشمال قبل الأزمة). ومع ذلك، وبعد أحداث أيار/مايو، أغلقت سبع مدارس أبوابها في كيدال، مما منع ٧٧٢ طفلا من إكمال العام الدراسي ٢٠١٣-٢٠١٤. وفي قطاع الصحة، تحسنت إمكانية الحصول على الخدمات الصحية الأساسية في غاو وتمبكتو، في حين لا يزال الوضع في كيدال مزعزعاً. ومَوّلت منظمة الصحة العالمية عودة ٧٠ في المائة من العاملين في المجال الصحي في المناطق المتضررة من النزاع، وقدمت اليونيسيف دعمها إلى ١٠٥ من المرافق الصحية بتزويدها بإمدادات طبية. ومع ذلك، في تموز/يوليه ٢٠١٤، لم يبق إلا ٥٠ في المائة من العاملين في المجال الصحي في منطقتي غاو وتمبكتو بسبب انعدام الأمن.

٢٦ - وتنص المادة ١٣ من الاتفاق الأولي على أن تيسِّر الأطراف إيصال المساعدات الإنسانية، ولكن المخاوف الأمنية لا تزال تعيق العمليات الإنسانية. وعلقت إحدى المنظمات غير الحكومية الدولية عملياتها في منطقة كيدال في أوائل آب/أغسطس بعد تهديدات تلقاها موظفوها. وفي ٤ آب/أغسطس في كيدال، أكد منسق الشؤون الإنسانية للجماعات المسلحة والمجتمعات المحلية أن عليها أن تساعد على ضمان سلامة العاملين في المجال الإنساني. وقام مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية لاحقا بمهمات للتوعية في ميناكا، وكيدال، وواغادوغو. واتفقت الجماعات المسلحة والجهات الفاعلة الإنسانية على تعزيز الحوار وعقد اجتماعات محلية شهرية للتنسيق بين الجهات المدنية والعسكرية.

٢٧ - وعلى الرغم من أن المادة ١٣ من الاتفاق الأولي تهيب بالأطراف أن تيسر عودة الأشخاص المشردين داخليا واللاجئين، أدى استئناف الأعمال القتالية إلى حالات تشرد جديدة، وعكس اتجاه عودة المشردين داخليا واللاجئين باطراد إلى المناطق الشمالية (وإن كان معظم عمليات العودة يتم القيام بها إلى المراكز الحضرية). ومنذ تقريري الأخير، لم يعد إلى

الشمال إلا ٠٠٠ ١٠ من المشردين داخليا، ولم تسجِّل مفوضية شؤون اللاجئين عودة أي لاجئين. ولا تزال بوركينا فاسو، وموريتانيا، والنيجر تستضيف نحو ٠٠٠ ١٤٠ لاجئ مالي (مقارنة مع ٠٠٠ ١٧٧ في ذروة حالات التشرد). وفي ٢٦ و ٢٧ آب/أغسطس، زار المفوض السامي لشؤون اللاجئين مالي، وشدد على ضرورة تحقيق الأمن والاستقرار السياسي لخلق بيئة مواتية للعودة الآمنة والطوعية والمستدامة للاجئين والمشردين.

٢٨ - ونصت المادة ١٨ من الاتفاق الأولي على الإفراج عن جميع المحتجزين بسبب النزاع. وفي ١٥ تموز/يوليه، أفرجت حكومة مالي عن ٤٢ محتجزا بسبب النزاع، وجميعهم من أعضاء ومتعاطفي الحركة الوطنية لتحرير أزواد، أو المجلس الأعلى لوحدة أزواد، أو الحركة العربية لأزواد (''الخطة التمهيدية'')، الذين كانوا مدرجين في قائمة من ٦٩ اسماً قدمتها هذه الجماعات المسلحة. وفي المقابل، أفرجت الجماعات المسلحة عن ٤٥ من أفراد قوات الدفاع والأمن المالية الذين أُسروا أثناء القتال في كيدال في أيار/مايو. وفي بعض الحالات، فإن الإفراج عن الأسرى الذين هم قيد التحقيق أو المتهمين بارتكاب جرائم الحرب، والإرهاب، والجرائم الدينية، والجرائم العرقية يشكل مدعاة للقلق، حيث أن هذه التدابير قد تعيق التزامات مالي بالتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، وبملاحقة مرتكبيها وتوفير سبل الانتصاف عنها. وقد أفرجت الحكومة بالفعل عن عضو سابق في تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي يوم ٨ تموز/يوليه، وأطلقت سراح زعيم سابق لحركة التوحيد والجهاد في غرب أفريقيا يوم ٩ آب/أغسطس، كما أطلقت سراح عضو في نفس الحركة كانت الجماعات الإرهابية قد عينته لأداء وظائف قضائية أثناء احتلال الشمال في ١٥ آب/أغسطس، وذلك بناء على أسس قانونية متنوعة منها عدم كفاية الأدلة ووجود عيوب في الإجراءات. وكان اثنان من هذه الأسماء مدرجَيْن في القائمة التي قدمتها الجماعات المسلحة.

٢٩ - ودعت المادة ١٨ من الاتفاق الأولي، واتفاقُ وقف إطلاق النار المبرمُ في ٢٣ أيار/مايو أيضا إلى إنشاء لجنة دولية للتحقيق في الانتهاكات الخطيرة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني. وفي ١٠ تموز/يوليه، كتب إليَّ وزير العدل وحقوق الإنسان طالبا دعم الأمم المتحدة في إنشاء لجنة دولية لتقصي الحقائق لتنظر في الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي المرتكبة في الفترة ما بين ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢ وتاريخ إنشاء اللجنة. وتمشيا مع قرار مجلس الأمن ٢١٦٤ (٢٠١٤)، فقد طلبت إلى البعثة صياغة مشروع قائمة اختصاصات وإطلاع جميع الأطراف في الاتفاق الأولي عليها.

ثالثا – توسيع نطاق وجود البعثة في شمال مالي

٣٠ – حتى ١ أيلول/سبتمبر، كانت البعثة قد نشرت نسبة ٧١ في المائة من الأفراد النظاميين والمدنيين المقرر نشرهم. وبات أكثر من ٨٠ في المائة من جميع موظفي البعثة و ٩٠ في المائة من الأفراد النظاميين متمركزين بالفعل في المناطق الشمالية.

٣١ – والقوة متواجدة خارج المراكز الحضرية الرئيسية وهي تجري دوريات بعيدة المدى في المناطق الريفية. وأنشأت القوة، بالإضافة إلى قواعدها الرئيسية الأربع في غاو وكيدال وتيساليت وتمبكتو، ومعسكرات أغيلهوك أنسونغو وديابالي ودوينتسا وغوسي وغوندام وميناكا وسيفاري الأصغر حجما، مفرزات مؤقتة في بلدات بير وليري والأرنب كما أنشأت وجودا لها في تابانكورت والنفيس خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

٣٢ – وتمكنت القوة أيضا من تعزيز تدابير حماية المدنيين بفضل نشر مضاعِفات القوة الرئيسية. وأصبحت وحدة دمج المعلومات من جميع المصادر، التي أنشأتها البعثة في غاو، تعمل بكامل طاقتها، مما أدى إلى تعزيز إلمامها بالحالة. وابتداء من حزيران/يونيه، أجرت الطائرات العمودية الأربع التابعة للبعثة ما متوسطه خمس بعثات استطلاع أسبوعية ركزت بصفة خاصة على حماية السكان المدنيين في الشمال. كذلك بدأت ثلاث منظومات جوية غير مسلحة بدون طيار القيام برحلات استطلاع جوية. وفي حزيران/يونيه، تم نشر ٩٦ عنصرا من عناصر قوات العمليات الخاصة إلى غاو، وبدأت هذه العناصر بإجراء دوريات رصد أسبوعية في المنطقة، مع التركيز على المناطق غير المشمولة بتغطية القواعد العسكرية التابعة للبعثة.

٣٣ – وفي ٣١ أيار/مايو، وعقب دخول مقاتلي الحركة الوطنية لتحرير أزواد/الحركة العربية لأزواد (مجلس التنسيق) إلى بير (منطقة تمبكتو)، أنشأت البعثة وجودا مؤقتا هناك. ولا تزال الدوريات مستمرة على الرغم من الهجوم الانتحاري الذي وقع ضد البعثة وأدى إلى مقتل اثنين من حفظة السلام وإصابة سبعة آخرين في بير في ١٦ آب/أغسطس. وفي أعقاب الاشتباكات بين الحركة الوطنية لتحرير أزواد/الحركة العربية لأزواد (مجلس التنسيق) والحركة العربية لأزواد (الخطة التمهيدية) والقوات المتحالفة معها في منطقة تابانكورت (منطقة غاو)، أوفدت البعثة أربع بعثات استطلاع جوي حلّقت فوق المنطقة في ١٤ و ١٩ و ٢٠ تموز/يوليه. وأنشأت القوة مفرزة مؤقتة في تابانكورت في ١٢ تموز/يوليه وبدأت بتسيير دوريات برية يومية في منطقتي النفيس وتابانكورت في ١٤ تموز/يوليه.

٣٤ – ويجري التخطيط لتوسيع نطاق وجود البعثة بشكل أكبر عبر الوسائل المتنقلة والثابتة، على النحو المنصوص عليه في قرار مجلس الأمن ٢١٦٤ (٢٠١٤). غير أن العديد من المهام التي

يتعين القيام بها في هذه المواقع لا يزال يتوقف على إحراز تقدم في مفاوضات السلام التي تقودها الجزائر. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، وضعت البعثة خططا جديدة لتوسيع نطاق أنشطة التواصل التي تقوم بها بما يتجاوز دائرة المراكز السكانية الرئيسية على النحو المنصوص عليه في قرار مجلس الأمن ٢١٦٤ (٢٠١٤). ومن المحتمل أن يترتب على ذلك أثر كبير على صعيد الميزانية، حيث أن الميزانية الحالية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ لا تكفي إلا لبناء القواعد الرئيسية الأربع في غاو وكيدال وتيساليت وتمبكتو. وأُحرز تقدم على صعيد جهود التشييد في القواعد الرئيسية الأربع؛ فقد أتم المقاولون نسبة ٦٠ في المائة من أعمال التشييد الأفقية في غاو وتمبكتو و ٢٥ في المائة في كيدال؛ وهم بصدد حشد المعدات لبدء العمل في تيساليت. وتعمل السريتان الهندسيتان العسكريتان حاليا على تشييد معسكرين صغيرين في أنسونغو وأغيلهوك. ومن المتوقع أن تبدأ نسبة الأفراد المدنيين الذين يجري نشرهم في الشمال بالازدياد في الربع الأول من عام ٢٠١٥، حيث أنه من المستهدف أن تُنشر في الشمال نسبة ٥٠ في المائة من جميع الموظفين، رهنا بالانتهاء من تشييد مواقع النشر الأساسية للبعثة (ومعظمها في غاو وتمبكتو) وكذلك رهنا بتوافر ما يكفي من أماكن الإقامة والمكاتب المستوفية لمعايير العمل الأمنية الدنيا.

٣٥ - وتعرقل الظروف الأمنية والمناخية جهود التشييد المبذولة في شمال مالي، فهي تحد من قدرة عوامل التمكين الأساسية ومن قدرات المقاولين. ويؤثر سوء الأحوال الجوية على تحركات البعثة الجوية والبرية. ويزداد متوسط الوقت الذي يستغرقه السفر بالطرق البرية إلى مواقع في شمال مالي بنسبة ٥٠ في المائة خلال موسم الأمطار، مما يطيل مدة التزام القوة بحماية القوافل. وبالإضافة إلى ذلك، فعلى الرغم من نشر جميع الوحدات الهندسية العسكرية (سرية هندسية عسكرية قتالية وثلاث من سرايا هندسة الإنشاءات العسكرية)، فإن إحدى سرايا هندسة الإنشاءات لا تزال تفتقر إلى المعدات الهندسية الثقيلة. وليس لدى البعثة أي طائرات عسكرية عمودية للخدمات، وقد عوّضت عن عدم وجود هذا النوع من الطائرات عن طريق التعاقد مع طائرات عمودية تجارية. (وقد وصلت ثلاث طائرات نقل عمودية للنقل العسكري الثقيل من طراز CH-47 إلى مالي خلال الفترة المشمولة بالتقرير؛ ومن المتوقع أن يبدأ تشغيلها في ١ تشرين الأول/أكتوبر). ونُشرت طائرة نقل عسكرية من طراز C-130 في ١ أيلول/سبتمبر (في إطار التزام لمدة ثلاثة أشهر). وعزز وصول فريق للإجلاء الطبي الجوي التجاري في ٢٨ تموز/يوليه قدرة البعثة على الإجلاء الطبي الاستراتيجي. غير أن القوات الفرنسية واصلت مساعدة البعثة عن طريق تقديم الدعم في حالات الضرورة القصوى، بما في ذلك عمليات الإجلاء الطبي.

التحديات في مجال السلامة والأمن

٣٦ - أدى انسحاب قوات الدفاع والأمن المالية من معظم المناطق الشمالية في مالي، وعدم وجود رقابة فعالة من جانب الجماعات المسلحة على المناطق التي تخلت عنها هذه القوات في أيار/مايو والانسحاب التدريجي وإعادة التشكيل لعمليتي سيرفال/برخان الفرنسيتين إلى زيادة ملحوظة في أنشطة الجماعات المتطرفة. وأصبحت البعثة، بشبكتها من القواعد وتحركاتها الواسعة النطاق، الهدف الأولي لهذه الجماعات.

٣٧ - وفي الفترة بين ٢٧ أيار/مايو و ١٥ أيلول/سبتمبر، تعرّضت مرافق البعثة وموظفوها إلى ما مجموعه ٢٧ هجوما (١٥ حادثا نتيجة انفجار أجهزة منفجرة يدوية الصنع أو ألغام، و ١٢ حادث إطلاق صواريخ أو نيران الهاون). وفي ١١ حزيران/يونيه، تسببت سيارة مفخخة يقودها انتحاري في أغيلهوك بمقتل أربعة من حفظة السلام وإصابة ستة آخرين، إلى جانب أربعة عناصر من قوات الدفاع والأمن المالية. وفي ٣٠ حزيران/يونيه، على بعد ٢٠ كيلومترا غرب تمبكتو، تسبب هجوم بجهاز منفجر يدوي الصنع بمقتل أحد حفظة السلام وجرح سبعة آخرين؛ وتم تشغيل الجهاز على الأرجح بواسطة التحكم عن بعد. وفي ١٨ تموز/يوليه، تعرضت قافلة تابعة لقوة البعثة لانفجار عن طريق جهاز منفجر يدوي الصنع تم التحكم به عن بعد على مسافة ٥٠٠ متر من معسكر البعثة. وأسفر الحادث عن إصابة أحد حفظة السلام. وفي ٢٠ تموز/يوليه، اصطدمت مركبتان تابعتان للبعثة بجهازين منفجرين يدويي الصنع قرب أغيلهوك، مما أدى إلى إصابة أحد حفظة السلام بجروح طفيفة. وفي ١٤ آب/أغسطس، جرح اثنان من حفظة السلام إثر اصطدام مركبتهما بجهاز منفجر يدوي الصنع على طريق تيساليت - أغيلهوك. وفي ١٥ آب/أغسطس، أصيب أحد حفظة السلام نتيجة انفجار ناجم عن جهاز منفجر يدوي الصنع/لغم قرب أغيلهوك. وفي ١٦ آب/أغسطس، تعرض وجود البعثة المؤقت في بير (منطقة تمبكتو) لهجوم بسيارة مفخخة يقودها انتحاري، مما أدى إلى مقتل اثنين من حفظة السلام وإصابة سبعة آخرين. وفي ٢٩ آب/أغسطس، اصطدمت مركبة تابعة للقوة بلغم على طريق تيساليت - أغيلهوك، مما أدى إلى جرح تسعة من حفظة السلام، إصابات اثنين منهم خطيرة. وفي ٢ أيلول/سبتمبر، تسبب جهاز منفجر، يُشتبه في أنه جهاز منفجر يدوي الصنع استخدمت فيه المتفجرات المنزلية الصنع، في مقتل أربعة من حفظة السلام وإصابة ١٤ آخرين على الطريق بين كيدال وأغيلهوك. وفي ١٤ أيلول/سبتمبر، اصطدمت مركبة عسكرية تابعة للبعثة بجهاز منفجر يدوي الصنع أثناء دورية كانت البعثة تجريها في جوار أغيلهوك. وأدى الانفجار إلى مقتل أحد حفظة السلام وإلى إصابة أربعة آخرين. ووضعت

البعثة خطة عمل لمكافحة الأجهزة المنفجرة اليدوية الصنع تشمل تعزيز التدابير المادية واستخدام معدات متخصصة وتقديم تدريب إضافي قبل الانتشار وبعده لموظفي البعثة ووحداتها.

٣٨ - وحصل حادثان بأجهزة منفجرة يدوية الصنع بالقرب من مهبط الطائرات في كيدال في ١٠ و ٢٩ تموز/يوليه، مما أثّر على حركة الإمدادات والأفراد. وفي ١٠ تموز/يوليه، اصطدمت مركبة كانت تفحص المدرج للتأكد من استيفائه للمعايير الأمنية بلغم مضاد للدبابات انفجر جزئيا. وفي ٢٩ تموز/يوليه، اصطدمت مركبة من مركبات التشغيل الثقيل بجهاز منفجر يدوي الصنع على بعد ٢٠ مترا من المدرج بينما كانت تجري صيانة دورية لمهبط الطائرات في كيدال، مما أدى إلى إصابة أحد أفراد حفظ السلام. ولم يسفر الحادث عن وفيات غير أن المدرج أغلق لمدة ثلاثين يوما. وحفرت البعثة خندقا وأقامت حاجزا ترابيا وشيدت أبراج مراقبة وأبراج إنارة لمنع عمليات التسلل إلى المدرج الذي أعيد فتحه في ٢٩ آب/أغسطس.

٣٩ - ولا تزال مرافق البعثة تُستهدف بالهجمات الصاروخية. وازداد مستوى الخطر أكثر خلال الفترة المشمولة بالتقرير حين تعرضت البعثة أيضا لنيران الهاون. وفي ١٢ تموز/يوليه، انفجرت ثلاثة صواريخ إلى الجنوب من مطار تمبكتو. وفي ١٥ تموز/يوليه، سقط صاروخ من عيار ١٢٢ ملم على بعد كيلومتر واحد إلى الشمال الغربي من معسكر البعثة في أغيلهوك. وفي ١٧ تموز/يوليه، أطلق صاروخ آخر على بعد كيلومتر واحد إلى الشرق من معسكر البعثة في تيساليت. وفي ٢٢ تموز/يوليه، أطلقت قذيفتا هاون بالقرب من معسكر البعثة في أغيلهوك. وسقطت القذيفتان على بعد ٦٨ و ٧٠ مترا، على التوالي، إلى الشرق من المعسكر. وفي ٢٧ آب/أغسطس، أطلقت ثماني قذائف هاون باتجاه معسكر البعثة في أغيلهوك؛ وسقطت اثنتان من هذه القذائف على مسافة ٥٠ و ٦٥ مترا، على التوالي، من معسكر البعثة. ولم يتسبب أي من هذه الحوادث بإصابات أو أضرار.

٤٠ - وفي ٣١ آب/أغسطس، أعلن تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي مسؤوليته عن الهجوم الذي شُن في ٣٠ حزيران/يونيه بالقرب من تمبكتو وعن هجوم بير في ١٦ آب/أغسطس، بالإضافة إلى الصواريخ التي أُطلقت على مطار تمبكتو في ١٢ تموز/يوليه.

٤١ - وفي الفترة من ٣ إلى ١٠ أيلول/سبتمبر، نفذت البعثة عمليات بدعم من طائراتها العمودية المسلحة على محور تيساليت - أغيلهوك من أجل عرقلة سبل وصول الجماعات الإرهابية وتخفيف الضغط عن وحدات البعثة المتمركزة في أغيلهوك. وفي ٤ أيلول/سبتمبر، ألقت قوة البعثة القبض على شخص متهم بالتخطيط لهجوم ضد البعثة وسلمته إلى الدرك المالي في باماكو.

٤٢ - وكانت العواصف القوية أيضا أحد بواعث القلق فيما يتعلق بسلامة موظفي البعثة. وفي ٢٨ حزيران/يونيه، ألحقت عاصفة عنيفة ضررا كبيرا ببلدة أغيلهوك ومعسكر البعثة هناك. وفي ٢٢ تموز/يوليه، ألحقت عاصفة رملية ضررا بنسبة ٩٥ في المائة من خيام معسكر البعثة في كيدال؛ وأصيب ٣١ من حفظة السلام، من بينهم خمسة أصيبوا بجراح خطيرة، وتوفي أحد حفظة السلام متأثرا بإصابته في ٣١ آب/أغسطس. وفي ٢ آب/أغسطس، دمرت عاصفة عنيفة أخرى جميع خيام البعثة في تيساليت، مما أدى إلى إصابة أحد حفظة السلام. وفي ١٨ آب/أغسطس، تسببت العواصف بأضرار في قاعدة تيساليت التي يشغلها بشكل مشترك أفراد بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي وقوات الدفاع والأمن المالية وعملية برخان الفرنسية، مما أسفر عن مقتل جنديين ماليين وإصابة اثنين آخرين. والبعثة بصدد شراء خيام جديدة مقاومة للرياح التي تصل سرعتها إلى ١٥٠ كيلومترا في الساعة.

مرض فيروس إيبولا

٤٣ - حتى الآن، لم يبلّغ في مالي عن أي إصابة بمرض فيروس إيبولا. ومع ذلك، تم التحقق من حالات إصابة بالمرض في شمال شرق غينيا، في منطقة تقع على حدود الجزء الجنوبي من مالي وتعد قريبة نسبيا من العاصمة باماكو. وعلاوة على ذلك، فإن البلدان الثلاثة التي تأثرت بالمرض بصورة كثيفة - وهي سيراليون وغينيا وليبريا - وبلدين آخرين انتقل إليهما المرض في مواقع معينة - وهما السنغال ونيجيريا - تسهم جميعها بقوات في البعثة. وقد تترتب على حالة الإصابة بالإيبولا التي تم تأكيدها في السنغال تبعات أخرى بالنسبة للبعثة، ذلك أن مستشفى الإحالة من المستوى الثالث التي يتم إجلاء أشد الحالات خطورة إليه يقع في داكار. وبالإضافة إلى ذلك، فإن السنغال هي الموقع الذي يتم إجلاء أفراد البعثة إليه في حالات الطوارئ. وقد وضعت البعثة تدابير للمراقبة الوبائية عن كثب ولمراقبة الحركة بالنسبة للموظفين الذين يسافرون من البلدان التي تظهر فيها إصابات بالإيبولا وإلى هذه البلدان وعبرها. وفي آب/أغسطس، أرجأت البعثة نشر إحدى وحدات الشرطة المشكلة النيجيرية كما أرجأت وصول قافلة معدات من غينيا بانتظار استصدار تصريح طبي. وتعقد البعثة دورات لتوعية الموظفين مرة كل أسبوعين وقد أنشأت جناحا للعزل قرب المخيم العسكري بالقرب من مطار باماكو.

رابعا - وضع النقاط المرجعية

٤٤ - طُلب إليَّ بموجب القرار ٢١٦٤ (٢٠١٤) أن أقدم تقريرا عن النقاط المرجعية التي يُقاس على أساسها التقدم المحرز في تنفيذ المهام ذات الأولوية المدرجة في ولاية البعثة. وفي ١٩ آب/أغسطس، اتفقت قيادة البعثة مع وزير الشؤون الخارجية على أن تتعاون البعثة مع الحكومة من أجل وضع نقاط مرجعية يمكن أن تعكس فهما مشتركا للإجراءات ذات الأولوية في سياق ولاية البعثة. ويجري وضع الصيغة النهائية للاختصاصات. وتمشيا مع الخطط القائمة للأمم المتحدة والحكومة، فإن البعثة ستتشاور أيضا مع الفريق القطري وغيره من الشركاء الرئيسيين. وستُدرج النقاط المرجعية والمؤشرات وآليات الرصد في تقريري المقبل المقرر تقديمه في كانون الأول/ديسمبر.

خامسا - ملاحظات

٤٥ - تمثل بداية المرحلة الثانية من المفاوضات في الجزائر العاصمة خطوة إيجابية إلى الأمام على طريق السلام والمصالحة في مالي. وكانت لتأخير المحادثات منذ التوقيع على اتفاق واغادوغو الأولي آثار سلبية على مالي ومواطنيها، كما يتضح من استئناف الأعمال العدائية المسلحة في أيار/مايو ومن العدد المتزايد من الاشتباكات بين المجتمعات المحلية في شمال مالي في الآونة الأخيرة. وأحث الحكومة والحركات المسلحة والجهات الفاعلة في المجتمع المدني كافة على تكثيف جهودها من أجل العمل معا بشكل جدي، وبالتعاون الوثيق مع ممثلي الخاص، على إرساء عملية تحقق آمال الشعب المالي. وأرحب بالدور القيادي الذي تضطلع به الجزائر في تنظيم المحادثات وبالدور التنسيقي الذي يؤديه ممثلي الخاص، وكذلك بمشاركة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والاتحاد الأفريقي، ومنظمة التعاون الإسلامي، والاتحاد الأوروبي، وبوركينا فاسو، وموريتانيا، والنيجر، وتشاد في جهود الوساطة.

٤٦ - وتتيح المحادثات الجارية في الجزائر العاصمة فرصة لا يمكن أن تُهدَر إن أريد لمالي أن تجد حلا مستداما للأزمة التي مرت بها مؤخرا. وينبغي أن توقف جميع الحركات المسلحة في مالي الأعمال العدائية على الفور وأن تعطي الأولوية لعملية تجميع القوات، حسبما نص على ذلك الاتفاق الأولي، من أجل إظهار التزامها بالسلام والأمن وبناء الثقة خلال المحادثات. وعلاوة على ذلك، ينبغي لجميع الأطراف أن تعترف بسيادة الدولة المالية ووحدتها وسلامتها الإقليمية. وإنني أشجع جميع الأطراف على التفاوض بحسن نية وبروح من شمول الجميع بغية البت في جميع المظالم. كما أدعو جميع الأطراف إلى أن يدينوا بشدة أعمال الإرهاب، وأن

يرفضوها، وأن يعملوا بنشاط على مكافحتها، مسلِّمين في ذلك بأنها أعمال إجرامية لا يمكن تبريرها، بصرف النظر عن دواعيها، ومكان وزمان وقوعها، وأيا كان مرتكبها.

٤٧ - وأحيي الجهود التي يبذلها الرئيس إبراهيم بوبكر كيتا لإطلاع مختلف شرائح المجتمع المالي على العملية السياسية قبل الجولة الثانية من مفاوضات السلام في الجزائر العاصمة. وكان أمرا إيجابيا أيضا أن تبدأ المرحلة الثانية من مفاوضات السلام في الجزائر العاصمة بتبادل للآراء شمل ممثلي المجتمع المدني. ولم تحدَّد بعد طرائق إشراك جميع المجتمعات المحلية في شمال البلد في عملية السلام على النحو المنصوص عليه في المادة ٢١ من الاتفاق الأولي. ونجاح محادثات الجزائر العاصمة أمر بالغ الأهمية لاستقرار البلد برمته على المدى الطويل. ولا يمكن تحقيق ذلك إلا من خلال عملية شاملة للجميع تحظى بالدعم في جميع أنحاء البلد.

٤٨ - وعلى الرغم من الشروع في عملية التفاوض في الجزائر، يظل العدد المتزايد من الاشتباكات في مناطق تابانكورت وبِير والأرنب مصدر قلق بالغ وما من شك في أنه سيواصل التأثير بشدة على مفاوضات الجزائر العاصمة والحالة الأمنية على أرض الواقع. ولذا أهيب بزعماء جميع الأطراف أن يتخذوا الخطوات اللازمة لمنع حدوث المزيد من الأعمال العدائية، بما في ذلك دعوة حلفائهم إلى ضبط النفس. ويساورني القلق من أن خطر القتال بين الجماعات المسلحة قد يفضي إلى اشتباكات بين المجتمعات المحلية تكون شبيهة بتلك التي أودت بالكثير من الأرواح في وقت سابق من هذا العام، ويمكن أن تُخرِج عملية السلام عن مسارها في نهاية المطاف.

٤٩ - وأشيد بالتدخل السريع للبعثة في العديد من المواقع التي حدثت فيها اشتباكات وفي المناطق المعرضة بشدة لمخاطر المواجهة من خلال نشر قوات لحفظ السلام وبذل جهود وساطة لتخفيف حدة التوتر وحماية المدنيين. وينبغي تذكير جميع الأطراف بأن هذه الاشتباكات تتعارض مع نص وروح اتفاق واغادوغو الأولي، واتفاق وقف إطلاق النار، والمحادثات الجارية في الجزائر العاصمة.

٥٠ - ويمثل استئناف عمل اللجنة التقنية المشتركة للأمن وإنشاء الفريق المشترك للمراقبة والرصد من أجل رصد انتهاكات وقف إطلاق النار في غاو خطوةً جديرة بالترحيب. واستطاعت البعثة، من خلال تفعيل هذا الفريق المشترك الأول للمراقبة والرصد، زيادة جهودها الرامية إلى دعم تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار والإسهام في بناء الثقة بين الحكومة ومجلس التنسيق. وأدعو الحكومة، وكذلك تحالفَي الجماعات المسلحة، وهما ''مجلس التنسيق'' وأعضاء ''الخطة التمهيدية'' المشاركين في عملية الجزائر العاصمة، إلى العمل معا وبالتعاون مع البعثة من

أجل إنشاء الأفرقة المشتركة للمراقبة والرصد المتبقية. وهذا أمر ضروري للسماح بالرصد الفعال لانتهاكات وقف إطلاق النار في مناطق مالي الشمالية الأخرى.

٥١ - ولا يزال يساروني القلق إزاء استمرار القيود التي تحول دون حصول المواطنين العاديين في جميع أنحاء شمال مالي على الخدمات الأساسية، بما في ذلك الرعاية الصحية والتعليم - لا سيما بالنظر إلى بدء السنة الدراسية في مالي في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤. وعلاوة على ذلك، فإنه من دواعي أسفي أن يتعرض العاملون في مجال الأنشطة الإنسانية في كيدال للتهديد. وأشجع جميع الأطراف على المشاركة البناءة من أجل ضمان احترام المبادئ الإنسانية وحماية المدنيين. وأدعو جميع الأطراف إلى أن يحترموا دون شروط التزامهم بضمان وصول المنظمات الإنسانية إلى جميع المناطق في شمال مالي دون عائق وكفالة سلامة العاملين في مجال الأنشطة الإنسانية في جميع الأوقات، وفقا لقرار مجلس الأمن ٢١٦٤ (٢٠١٤). ومن المهم للغاية أن يواصل جميع الأطراف العمل بشكل وثيق مع البعثة المتكاملة من أجل تيسير حماية المدنيين وتوسيع نطاق وصول العاملين في مجالي الأنشطة الإنسانية والتنمية إلى المناطق.

٥٢ - ومن بواعث القلق الإفراج مؤخرا عن ثلاثة أفراد معروفين بارتكابهم لانتهاكات قانون حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني خلال أزمة عام ٢٠١٢، لأن ذلك يبعث رسالة خاطئة فيما يتعلق بالمساءلة عن انتهاكات حقوق الإنسان. وينبغي أن يخضع للمساءلة جميع مرتكبي الانتهاكات والتجاوزات في مجال حقوق الإنسان وكذلك انتهاكات القانون الدولي الإنساني. وإنني أدعو حكومة مالي إلى إيلاء الاهتمام الواجب لضرورة تقديم مرتكبي جرائم العنف إلى العدالة ومواصلة التعاون مع المحكمة الجنائية الدولية، وفقا لالتزامات مالي بموجب نظام روما الأساسي. وأذكِّر أيضا الجماعات المسلحة بالتزاماتها المتكررة بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، وأحثها على النأي بنفسها عن مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان.

٥٣ - ولقد أحزنني بالغ الحزن وفاة ١٢ فردا من أفراد حفظ السلام، وإصابة ٥١ آخرين بجروح في غضون الأشهر الثلاثة الماضية. وأغتنم هذه الفرصة لكي أعرب مرة أخرى عن تعازيَ لأسر وحكومات حفظة السلام المتوفين، وتمنياتي بالشفاء التام والعاجل للمصابين. إن الأعمال الإرهابية هي أعمال إجرامية ولا يمكن تبريرها. وإنني أعوِّل على حكومة مالي أن تبذل أقصى ما في وسعها للتحقيق في هذه الهجمات بسرعة وتقديم مرتكبيها إلى العدالة.

٥٤ - وأثني على البعثة المتكاملة لما تبذله من جهود من أجل توسيع نطاق وجودها خارج المراكز السكانية الرئيسية في شمال البلد على النحو الذي طلبه مجلس الأمن. وقد أنشأت البعثة المتكاملة ١٢ قاعدة في الشمال تواصل منها قوات حفظ السلام العمل في ظروف

مناخية وأمنية صعبة للغاية. وتبذل البعثة جهودا كبيرة لتحديث القواعد الموجودة وإنشاء أخرى جديدة، بالإضافة إلى جهود ترمي إلى توسيع نطاق تواصل البعثة، من خلال زيادة الدوريات البعيدة المدى والنُهج المتحركة الأخرى. غير أن توسيع نطاق وجود البعثة سيكون مسعى مكلفا وطويل الأمد سنواصل من أجله طلب الدعم من الدول الأعضاء. وينبغي التأكيد على أن البعثة المتكاملة تعمل في بيئة أمنية معقدة بشكل خاص تتميز بهجمات غير متناظرة تتطلب النشر الكامل لكل الأصول في أسرع وقت ممكن.

٥٥ - وأرحب بالخطوات الاستباقية التي اتخذتها البعثة المتكاملة للتخفيف من مخاطر الإصابة بمرض فيروس الإيبولا. وأشجع البعثة على أن تظل يقظة وأن تساهم في التخطيط لحالات الطوارئ الذي تضطلع به الحكومة ومنظمة الصحة العالمية، وبقية أعضاء منظومة الأمم المتحدة. وستقوم البعثة أيضا بالتنسيق الوثيق مع بعثة الأمم المتحدة للاستجابة الطارئة للإيبولا المعتزم إنشاؤها وذلك لضمان تكامل الجهود والاستخدام الكفؤ للأصول المتاحة، بما في ذلك ما يتصل منها بالجوانب المتعلقة بالتأهب.

٥٦ - وأخيرا، أود أن أعرب عن تقديري لممثلي الخاص لمالي، ألبرت جيرارد كويندرز، ولجميع موظفي الأمم المتحدة المدنيين وأفرادها النظاميين على ما بذلوه من عمل شاق متواصل في ظل ظروف صعبة للغاية من أجل استعادة السلام والاستقرار الدائمين في البلد. كما أود أن أتقدم بالشكر إلى جميع البلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة، والاتحاد الأفريقي، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والاتحاد الأوروبي، والشركاء الثنائيين، ووكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، والمنظمات غير الحكومية وجميع الشركاء الآخرين على إسهاماتهم الهامة في دعم عملية السلام في مالي.

المرفق

بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي: قوامها من الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة في ١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤

البلد	الأفراد العسكريون			الشرطة								
	ضباط الأركان والوحدات			ضباط الشرطة الأفراد			وحدات الشرطة المشكلة			مجموع الشرطة		
	الذكور	الإناث	المجموع	الذكور	الإناث	المجموع	الذكور	الإناث	المجموع	الذكور	الإناث	المجموع
ألبانيا			–			–			–			
الجزائر			–			–			–			
الأرجنتين			–			–			–			
أرمينيا			–			–			–			
أستراليا			–			–			–			
النمسا			–			–			–			
بنغلاديش	١ ٤٥١	٤	١ ٤٥٥			–	١٣٩		١٣٩	١٣٩		١٣٩
بلجيكا			–	٩	١	١٠			–	٩	١	١٠
بنن	٢٥٣		٢٥٣			–			–			–
بوليفيا			–			–			–			–
البوسنة والهرسك			–			–			–			–
بوتسوانا			–			–			–			–
البرازيل			–			–			–			–
بروني دار السلام			–			–			–			–
بلغاريا			–			–			–			–
بوركينا فاسو	٨٥٠	١٠	٨٦٠	١٦	٢	١٨			–	١٦	٢	١٨
بوروندي			–	١١		١١			–	١١		١١
كمبوديا	٣٠٤	٤	٣٠٨			–			–			–
الكاميرون			–	٥		٥			–	٥		٥
كندا			–			–			–			–
جمهورية أفريقيا الوسطى			–			–			–			–
تشاد	١ ٢٠٥		١ ٢٠٥	٦		٦			–			٦
شيلي			–			–			–			–
الصين	٣٨٩	١٢	٤٠١			–			–			–

البلد	الأفراد العسكريون			الشرطة								
	ضباط الأركان والوحدات			ضباط الشرطة الأفراد			وحدات الشرطة المشكلة			مجموع الشرطة		
	الذكور	الإناث	المجموع	الذكور	الإناث	المجموع	الذكور	الإناث	المجموع	الذكور	الإناث	المجموع
كولومبيا			–			–			–			–
الكونغو			–			–			–			–
كوت ديفوار	١٢١		١٢١	٧		٧			–	٧		٧
كرواتيا			–			–			–			–
قبرص			–			–			–			–
الجمهورية التشيكية			–			–			–			–
جمهورية الكونغو الديمقراطية			–	٥	١	٦			–	٥	١	٦
الدانمرك	٩	١	١٠			–			–			–
جيبوتي			–	١		١			–	١		١
دومينيكا			–			–			–			–
الجمهورية الدومينيكية	١	١	٢						–			
إكوادور			–			–			–			–
مصر			–	٢		٢			–	٢		٢
السلفادور			–			–			–			–
إستونيا	٢		٢			–			–			–
إثيوبيا			–									
فيجي			–			–			–			–
فنلندا	٦		٦			–			–			–
فرنسا	١٥		١٥	٥		٥			–	٥		٥
غابون			–			–			–			–
غامبيا	٢		٢			–			–			–
ألمانيا	٥	٢	٧	٧	١	٨			–	٧	١	٨
غانا	١٦٠		١٦٠	١		١			–	١		١
اليونان			–			–			–			–
غرينادا			–			–			–			–
غواتيمالا			–			–			–			–
غينيا	١٦٤		١٦٤	٢	١	٣			–	٢	١	٣
غينيا – بيساو	١		١			–			–			–
هندوراس			–			–			–			–
هنغاريا			–			–			–			–

البلد	الأفراد العسكريون			الشرطة								
	ضباط الأركان والوحدات			ضباط الشرطة الأفراد			وحدات الشرطة المشكلة			مجموع الشرطة		
	الذكور	الإناث	المجموع	الذكور	الإناث	المجموع	الذكور	الإناث	المجموع	الذكور	الإناث	المجموع
أيسلندا			–			–			–			–
الهند			–			–			–			–
إندونيسيا			–			–			–			–
أيرلندا			–			–			–			–
إسرائيل			–			–			–			–
إيطاليا	٢		٢			–			–			–
جامايكا			–			–			–			–
اليابان			–			–			–			–
الأردن			–	٢		٢			–	٢		٢
كازاخستان			–			–			–			–
كينيا	١		١			–			–			–
قيرغيزستان			–			–			–			–
ليسوتو			–			–			–			–
ليبريا	٤٥	٤	٤٩			–			–			–
ليبيا			–			–			–			–
ليتوانيا			–			–			–			–
لكسمبرغ			–			–			–			–
مدغشقر			–	٢		٢			–	٢		٢
ملاوي			–			–			–			–
ماليزيا			–			–			–			–
موريتانيا	٦		٦			–			–			–
جمهورية مولدوفا			–			–			–			–
منغوليا			–			–			–			–
الجبل الأسود			–			–			–			–
المغرب			–			–			–			–
موزامبيق			–			–			–			–
ناميبيا			–			–			–			–
نيبال	١٤١	٤	١٤٥	١٢		١٢			–	١٢		١٢
هولندا	٥١٩	٢٠	٥٣٩			–			–			–
نيوزيلندا			–			–			–			–

البلد	الأفراد العسكريون			الشرطة					
	ضباط الأركان والوحدات			ضباط الشرطة الأفراد			وحدات الشرطة المشكلة		
	الذكور	الإناث	المجموع	الذكور	الإناث	المجموع	الذكور	الإناث	المجموع
النيجر	٨٥٨	٤	٨٦٢	٥	١	٦			صفر
نيجيريا	١٦٢	١٤	١٧٦	١		١	١٢٠	٢٠	١٤٠
النرويج	١٦	٢	١٨			–			–
باكستان			–			–			–
بالاو			–			–			–
بابوا غينيا الجديدة			–			–			–
باراغواي			–			–			–
بيرو			–			–			–
الفلبين			–			–			–
بولندا			–			–			–
البرتغال	٤٩		٤٩			–			–
قطر			–			–			–
جمهورية كوريا			–			–			–
رومانيا			–			–			–
الاتحاد الروسي			–			–			–
رواندا	٦		٦	٢	١	٣	١٢٣	١٧	١٤٠
ساموا			–			–			–
السنغال	٥٢١	٢	٥٢٣	٤	٢	٦	٢٧٨	٢	٢٨٠
صربيا			–			–			–
سيراليون	٤		٤			–			–
سنغافورة			–			–			–
سلوفاكيا			–			–			–
سلوفينيا			–			–			–
جنوب افريقيا			–			–			–
إسبانيا			–			–			–
سري لانكا			–			–			–
السويد	٢٥	١	٢٦	٢	١	٣			–
سويسرا	١		١		١	١			–
طاجيكستان	–		–			–			–
تايلند			–			–			–

مجموع الشرطة		
الذكور	الإناث	المجموع
٥	١	٦
١٢١	٢٠	١٤١
		–
		–
		–
		–
		–
		–
		–
		–
		–
		–
		–
		–
١٢٥	١٨	١٤٣
		–
٢٨٢	٤	٢٨٦
		–
		–
		–
		–
		–
		–
		–
		–
٢	١	٣
	١	١
		–
		–

البلد	الأفراد العسكريون			الشرطة								
	ضباط الأركان والوحدات			ضباط الشرطة الأفراد			وحدات الشرطة المشكلة			مجموع الشرطة		
	الذكور	الإناث	المجموع	الذكور	الإناث	المجموع	الذكور	الإناث	المجموع	الذكور	الإناث	المجموع
جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا			–			–			–			–
تيمور – ليشتي			–			–			–			–
توغو	٩١٣	١٦	٩٢٩	٤		٤	١٤٠		١٤٠	١٤٤		١٤٤
تونس			–	١		١	–		–	١		١
تركيا			–	٦		٦	–		–	٦		٦
أوغندا			–			–	–		–			–
أوكرانيا			–			–	–		–			–
المملكة المتحدة	٢		٢			–	–		–			–
جمهورية تترانيا المتحدة			–			–	–		–			–
الولايات المتحدة الأمريكية	٩	١	١٠			–	–		–			–
أوروغواي			–			–	–		–			–
فانواتو			–			–	–		–			–
اليمن	٤		٤	٥		٥	–		–	٥		٥
زامبيا			–			–	–		–			–
زمبابوي			–			–	–		–			–
المجموع	٨٢٢٢	١٠٢	٨٣٢٤	١٢٣	١٢	١٣٥	٨٠٠	٣٩	٨٣٩	٩٢٣	٥١	٩٧٤

الخريطة

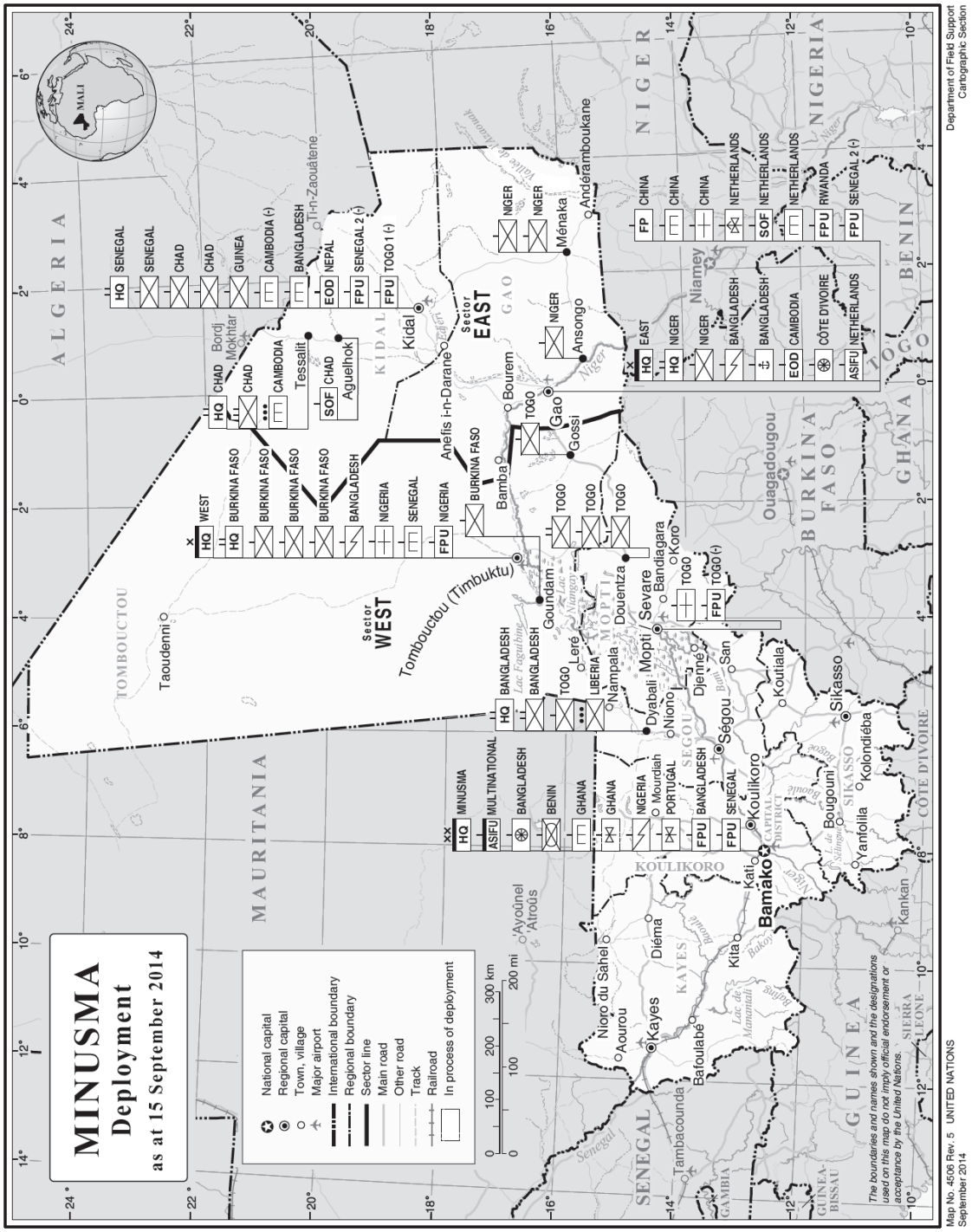
MINUSMA
Deployment
as at 15 September 2014
National capital
Regional capital
Town, village
Major airport
International boundary
Regional boundary
Sector line
Main road
Other road
Track
Railroad
In process of deployment
0 100 200 300 km
0 100 200 mi
MALI
ALGERIA
MAURITANIA
NIGER
NIGERIA
BURKINA FASO
GHANA
TOGO
BENIN
SENEGAL
GUINEA
GUINEA BISSAU
SIERRA LEONE
COTE D'IVOIRE
Sector WEST
Sector EAST
Tombouctou (Timbuktu)
Gao
Kidal
Mopti / Sevare
Ségou
Koulikoro
Bamako
Kayes
Sikasso
Niamey
Ouagadougou
Map No. 4506 Rev. 5 UNITED NATIONS
September 2014
Department of Field Support
Cartographic Section